

Distr.: General  
21 December 2011  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته . . . . . (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايل

#### المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

وستعتمد الصورة النهائية لعام ٢٠١١ على ما ستقوم به هذه الدول في الشهور التالية.

## البند ١٣٦ من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

٣ - وأردفت قائلة إن الموارد النقدية للميزانية العادية تتألف من الصندوق العام الذي تسدد له الأنصبة المقررة، وصندوق رأس المال المتداول الذي وافقت الجمعية العامة حاليا على أن يكون بقيمة ١٥٠ مليون دولار، والحساب الخاص. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان يبلغ إجمالي الموارد النقدية المتاحة ٥٨٤ مليون دولار، مقابل ٨١٣ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ووفقا للتوقعات، سيكون هناك رصيد نقدي إيجابي في نهاية عام ٢٠١١، بيد أن الوضع المالي النهائي سيعتمد على ما يقوم به المساهمون الرئيسيون.

٤ - واستطردت تقول إن عددا من العوامل جعلت من الصعب التنبؤ بالنتائج المالية لأنشطة حفظ السلام: فالطلب أمر لا يمكن التنبؤ به؛ والفترة المالية لحفظ السلام تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه بدلا من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ والأنصبة المقررة تحدّد بصورة مستقلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تُحدد لفترات مختلفة على مدار العام. وأضافت أن هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تعقّد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين من جهة أخرى.

٥ - واسترسلت قائلة إن إجمالي المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ قدره ٣,٣ بلايين دولار، وهو ما يزيد بزهاء ٨٤٣ مليون دولار عما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٠، و ١١٣ مليون دولار عما كان عليه في ٥ تشرين

١ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت في بيانها المشفوع بعرض للشرائح الرقمية، إنها ستركز على أربعة مؤشرات مالية رئيسية هي: الأنصبة المقررة الواجب دفعها؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ والديون المستحقة للدول الأعضاء. وعلى الرغم من المناخ المالي العالمي، فإن الوضع المالي العام للأمم المتحدة قد تحسّن في عام ٢٠١١، حيث يُتوقع تحقيق أرصدة نقدية إيجابية في نهاية العام في جميع الفئات والحد من مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء، على الرغم من الزيادة الطفيفة في الأنصبة المقررة غير المسددة في جميع الفئات.

٢ - وفيما يتعلق بالميزانية العادية، لاحظت أن مستوى الأنصبة المقررة والمدفوعات المسددة كان أعلى في عام ٢٠١١ منه في عام ٢٠١٠، بمقدار ٢٤٩ مليون دولار و ١٨٤ مليون دولار على التوالي. وبلغت الأنصبة المقررة غير المسددة ٨٦٧ مليون دولار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، مقارنة بما قدره ٧٨٦ مليون دولار قبل ذلك بعام. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كان عدد الدول الأعضاء التي سددت مجمل أنصبتها المقررة للميزانية العادية قد بلغ ١٣١ دولة، أي بزيادة ١٢ دولة عما كان عليه هذا العدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وحثت بقية الدول الأعضاء على تسديد أنصبتها المقررة لعام ٢٠١١ في أسرع وقت ممكن. ومن أصل مبلغ الـ ٨٦٧ مليون دولار الذي ظل غير مسدد حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت نسبة ٨٧ في المائة منه مستحقة على دولة عضو واحدة، ونسبة ٨ في المائة مستحقة على ثلاث دول أعضاء أخرى، ونسبة ٥ في المائة مستحقة على بقية الدول الأعضاء.

مليون دولار في حسابات البعثات المغلقة و ١٤٠ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام.

٨ - ومضت تقول إنه من أصل المبلغ المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠١١ وقدره ٣١٦ مليون دولار، حُصص مبلغ قدره ٢٦٣ مليون دولار لدفع الالتزامات غير المسددة، كالمدفوعات لقاء توفير القوات والمعدات والأرصدة الدائنة التي ستردّ إلى الدول الأعضاء. وبذلك يتبقى مبلغ قدره ٥٣ مليون دولار فقط يمكن استخدامه للاقتراض فيما بين عمليات حفظ السلام العاملة. وبنقصان السيولة في بعثات حفظ السلام، زادت الحاجة إلى هذا الاقتراض في عام ٢٠١١. بيد أن هذا الاتجاه قد يتغير إذا بادرت الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة. وبالمقارنة بعام ٢٠٠٨، حيث تطلب الأمر القيام بهذه الاقتراضات من حسابات البعثات المغلقة بمبلغ قدره ١٤٨ مليون دولار لفائدة سبع عمليات عاملة، فقد استدعت الحاجة في عام ٢٠١١ الاقتراض لفائدة ست عمليات عاملة، وهي بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بما مجموعه ١٣٠ مليون دولار.

٩ - واسترسلت تقول إن التوقعات المنقحة لديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء تشير إلى أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠١١ سيناهز ٤٤٨ مليون دولار، أي دون التوقعات البالغ قدرها ٥٦٨ مليون دولار التي حُدّدت في أيار/مايو، وسيكون أيضا أدنى من مبلغ الـ ٥٣٩ مليون دولار الذي كان مستحقا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأضافت أن الالتزامات الجديدة ارتفعت في عام ٢٠١١، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى دفع مبلغ تكميلي مرة

الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويشمل ذلك المبلغ أنصبة مقررة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تبلغ نحو ٤٧٤ مليون دولار وجب دفعها مؤخرا ولم تنقُض بعد فترة دفعها البالغة ثلاثين يوما. ونظرا لعدم إمكانية التنبؤ بمبالغ وتوقيتات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام، فقد تجد الدول الأعضاء صعوبة أكبر في التقيد التام بمواعيد دفع أنصبتها المقررة. ولذا فقد أعربت عن شكرها بوجه خاص إلى الدول الأعضاء الـ ١٧ التي سددت جميع أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وإلى الدولة العضو التي سددت المستحق عليها لاحقا بالكامل.

٦ - وأوضحت أن الرصيد النقدي في حسابات عمليات حفظ السلام حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بلغ نحو ٤,٣ بلايين دولار. ويقسم هذا المبلغ بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام، إلا أن ثمة قيودا على استخدامه. فالجمعية العامة عادة ما تشير بوضوح في قراراتها المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام إلى أنه لا ينبغي تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى، كما تقصر صلاحيات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام استخدام موارده على العمليات الجديدة وتوسيع نطاق العمليات القائمة. وأضافت أنه لا يتوافر حاليا لغرض الاقتراض إلا بعض الموارد النقدية الموجودة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة. وعلاوة على ذلك، فقد أذنت الجمعية العامة في قرارها ٢٩٣/٦٥ بإعادة مبلغ ١٨٠ مليون دولار من بعثات حفظ السلام المغلقة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ إلى الدول الأعضاء.

٧ - وأفادت أنه وفقا للتقديرات الحالية، فإن مجموع المبالغ النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام عند نهاية عام ٢٠١١ سيبلغ ٣,٢ بلايين دولار، منها حوالي ٢,٨ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة و ٣١٦

تحدو حذوها. وأضافت أن تحليل الأنصبة المقررة غير المسددة يبين أن دولة عضواً واحدة لم تعزى إليها نسبة ٦٤ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة هذه، وأربع دول أعضاء أخرى تُعزى إليها نسبة ١٨ في المائة، وتُعزى إلى بقية الدول الأعضاء نسبة ١٨ في المائة. وتابعت قائلة إنه إذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة، فإن المحكمتين الدوليتين ستنتهيان السنة بأرصدة نقدية إيجابية. غير أن النتائج الفعلية ستتوقف، مرة أخرى، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة وبسرعة.

١٢ - وإذ ذُكرت بأن الجمعية العامة وافقت على ميزانية إجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر قدرها ١,٩ بليون دولار، قالت إن ثمة ١٨٠ دولة عضواً تسدد أنصبتها المقررة وفقاً لنظام الدفع على عدة سنوات، فيما اختارت ١٢ دولة عضواً تسديدها دفعة واحدة. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، كانت قد دُفعت مبالغ مجموعها ١,٨ بليون دولار، وبقي مستحقاً ما مجموعه ٨٨ مليون دولار. ووجهت الشكر للدول الأعضاء الـ ١٢٤ التي دفعت أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر، وحثت جميع الدول الأعضاء على سداد أنصبتها المقررة بالكامل وبسرعة بغية ضمان تنفيذ المخطط في موعده.

١٣ - وفي الختام، أشادت إشادة خاصة بالدول الأعضاء الـ ١٨ التي سددت كامل أنصبتها المقررة التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وأوضحت أن المؤشرات المالية لعام ٢٠١١ تبين حدوث تحسن في بعض المجالات: فمن المتوقع أن يكون الوضع النقدي إيجابياً في نهاية العام بالنسبة لجميع الصناديق، وإن كانت النتيجة المالية النهائية ستتوقف على مقدار المساهمات المقدمة في الربع الأخير من العام. ويُتوقع أن يتراجع مستوى الديون المستحقة للدول الأعضاء مقارنة بما كان عليه في نهاية عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من زيادة

واحدة للبلدان المساهمة بقوات حسب ما أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٨٩/٦٥، ونشر وحدة عسكرية إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي المنشأة حديثاً، ولكن قابل ذلك الارتفاع جزئياً انخفاض قوام الأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وانخفاض في قوام أفراد الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

١٠ - واستطردت قائلة إن الالتزامات المتعلقة بالقوات قد نفذت في موعدها بوجه عام حتى آب/أغسطس ٢٠١١ بالنسبة لجميع البعثات العاملة، باستثناء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بسبب عدم كفاية النقدية في الحساب الخاص لتلك البعثات. وأضافت أن المدفوعات المتعلقة بالوحدات المملوكة للوحدات قد تمت في موعدها حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ باستثناء البعثات الثلاث التي ذكرتها للتو. وأبرزت أن الأمانة العامة ستستمر في رصد الوضع وستسعى لسداد أكبر قدر ممكن من المدفوعات الفصلية حسب النقدية المتوافرة. كما أكدت أن الأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء المساهمين بقوات ومعدات لعمليات حفظ السلام. ولهذا الغرض، يتعين على الدول الأعضاء الوفاء بكامل التزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة وفي موعدها، كما يجب إنجاز مذكرات التفاهم ذات الصلة.

١١ - وأفادت أن تحسناً طفيفاً طرأ على الوضع المالي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠١١، على الرغم من زيادة الأنصبة المقررة غير المدفوعة بما قدره ٦ ملايين دولار. وحتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة كاملة ٩٤ دولة، أي بزيادة خمس دول عما كان عليه هذا العدد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وحثت سائر الدول الأعضاء على أن

مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة مقارنة بما كانت عليه قبل سنة، فقد زاد عدد الدول الأعضاء التي وفّت بالتزاماتها كاملة بالنسبة لجميع فئات الميزانية. ولا تزال المبالغ غير المسددة تتركز بدرجة عالية في قلة من الدول الأعضاء بالنسبة لجميع فئات الميزانية باستثناء عمليات حفظ السلام، التي انخفضت فيها درجة التركيز على مدى السنوات الأخيرة.

١٤ - وشددت على أنه إذا أُريد الحفاظ للمنظمة على وضع مالي سليم، يظل من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي موعدها المحدد، على الرغم من الوضع المالي العالمي الصعب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.